

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024


الاستثمار في السكان الريفيين

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2025

الوثيقة: EB 2024/143/R.12

بند جدول الأعمال: 3(ب)(1)

التاريخ: 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاقرار

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى إقرار خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2025.

الأسئلة التقنية:

Robert Creswell

مدير المراجعة

مكتب المراجعة والإشراف

البريد الإلكتروني: r.creswell@ifad.org

Madina Bazarova

مديرة

مكتب المراجعة والإشراف

البريد الإلكتروني: m.bazarova@ifad.org

جدول المحتويات

1	أولا - مقدمة
1	ثانيا - استراتيجية الإشراف الداخلي في الأجل المتوسط (2025-2027)
1	ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف
2	باء- المخاطر والأولويات
3	ثالثا- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025
3	ألف- اختيار عمليات مراجعة الحسابات
6	باء- أنشطة المراجعة الداخلية
6	جيم- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد
7	دال- إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي: عملية استعراض محايدة
7	رابعا- قدرات مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2025
	الملاحق
10	الملحق الأول:العناصر الرئيسية لاستراتيجية المراجعة الداخلية في مكتب المراجعة والإشراف
13	الملحق الثاني: الاختيارات المبدئية للبلدان
15	الملحق الثالث: القيمة المضافة للمراجعة الداخلية من قبل مكتب المراجعة والإشراف
19	الملحق الرابع: أنشطة المراجعة الداخلية

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2025

أولا - مقدمة

- 1- تقدم هذه الوثيقة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025، والمعلومات الأساسية ذات الصلة.
- 2- وقد وافق رئيس الصندوق على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، تقديم مقترحات إلى رئيس الصندوق للنظر فيها. وستُقدّم خطة العمل، عند الانتهاء من إعداد صيغتها النهائية، إلى المجلس التنفيذي لإقرارها في دورته التي ستُعقد في ديسمبر/كانون الأول 2024.
- 3- وتُقدّم خطة العمل إلى لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية إعداد الميزانية لعام 2025 بحيث يمكن مراعاة حجمها وتعقيدها على النحو الواجب في إعداد ميزانية مكتب المراجعة والإشراف.

ثانيا - استراتيجية الإشراف الداخلي في الأجل المتوسط (2025-2027)

ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف

- 4- يتولى مكتب المراجعة والإشراف مهمة توفير ضمانات مستقلة وخدمات استشارية للإدارة والهيئات الرئاسية عن فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وآليات الضبط في الصندوق، وكفاءة وفعالية أساليب عمله والامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها. ويتولى المكتب أيضا مهمة إجراء تحقيقات مستقلة في جميع ادعاءات سوء السلوك والتدليس والفساد في الأنشطة والعمليات الممولة من الصندوق. ويضيف المكتب قيمة من خلال المساهمة في التخفيف من المخاطر التي من شأنها أن تعرّض تحقيق أهداف الصندوق للخطر. ويقدم المكتب تحليلا مستقلا قائما على الأدلة يُركز عليه في التوصل إلى استنتاجات يمكن الوثوق بها. ويمكن الاطلاع على استراتيجية المراجعة الداخلية للمكتب في الملحق الأول.
- 5- وبالنسبة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيسعى مكتب المراجعة والإشراف إلى:
 - توفير ضمانات موضوعية عالية الجودة وفي الوقت المناسب للإدارة والهيئات الرئاسية عن الإدارة الفعالة للمخاطر التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على تحقيق الأهداف المؤسسية للصندوق؛ وعادة ما تُقدّم مثل هذه الضمانات فيما يتعلق بأساليب العمل أو وظائفه، والتي يمكن أن يؤدي القصور في أدائها أو فشلها إلى تقويض تحقيق النتائج المؤسسية المتوخاة على نحو خطير.
 - تقديم تعقيبات استشارية موضوعية وفي الوقت المناسب بناء على طلب الإدارة أو بالاتفاق معها بهدف دعمها في إدارة المخاطر بفعالية. وعادة ما تتعلق مثل هذه التدخلات بإصلاحات أو مبادرات جارية أو مقررة.
 - ضمان ما يلي: (1) إخضاع جميع الادعاءات عن ارتكاب مخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته التي يُوجّه إليها انتباه مكتب المراجعة والإشراف لتحقيقات شاملة وسريعة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق جميع الأطراف المعنية وللاحتياجات التشغيلية؛ (2) إدارة المخاطر ذات الصلة في الوقت المناسب بالتنسيق مع شعب الصندوق الأخرى، عند الاقتضاء، للتخفيف من المخاطر التشغيلية والمالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. وعلى وجه التحديد، يجب التحقيق في الادعاءات ذات الأولوية القصوى في غضون ستة أشهر من تلقيها، أو قبل ذلك، إذا اقتضت الاحتياجات التشغيلية ذلك؛ ويجب معالجة جميع الادعاءات الأخرى عن ارتكاب مخالفات ضمن إطار زمني معقول.

- تعزيز موقف الصندوق في مجال مكافحة الفساد من خلال أحداث التوعية وعمليات التواصل الداخلية والخارجية، والتنسيق مع شعب الصندوق الأخرى لمنع المخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته.

باء- المخاطر والأولويات

- 6- قام مكتب المراجعة والإشراف بمواءمة الإطار الزمني لتخطيطه الاستراتيجي مع فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. والسبب هو أن مشاورات تجديد الموارد تحدد أو تعدل بصورة عامة الأهداف والالتزامات المؤسسية، التي يتعرض تنفيذها للخطر بسبب المخاطر المؤسسية المرتبطة بكفاءة الصندوق وفعاليته ومصداقيته. وتعكس أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ومستوياته المستهدفة طموحه بتقديم مساهمة كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال تعبئة مبلغ قياسي من التمويل الجديد بقيمة ملياري دولار أمريكي. وقد فوّضت الدول الأعضاء الصندوق للتركيز على السياقات الهشة¹، والاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وفي التنوع البيولوجي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص من أجل تحقيق الأثر الإنمائي. وسيتحقق الأداء التشغيلي والتنظيمي من خلال: (1) تعزيز الفعالية والكفاءة عن طريق إعطاء الأولوية لتحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية؛ (2) إدماج مصادر التمويل في برنامج عمله؛ (3) إصلاح الميزنة الاستراتيجية؛ (4) تحسين ثقافة مكان العمل؛ (5) التركيز على التنوع والإنصاف والشمول.
- 7- وتراعي خطة عمل الصندوق أيضا التقدم المحرز في الإصلاحات المؤسسية الرئيسية. وسيشهد تنفيذ خطة اللامركزية 2.0 إنشاء مكاتب إقليمية في إقليم آسيا والمحيط الهادي وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في مطلع عام 2025، ليصل العدد الإجمالي للمكاتب إلى نحو 50 مكتبا، فيما استمر إطار إدارة المخاطر المؤسسية وإطار الاقتراض المتكامل في تحقيق النضج. وتخضع عملية إعادة التعيين حاليا للاستعراض من قبل شركة خارجية، وتجري إعادة معايرة الشعب لزيادة التركيز على العمليات إلى أقصى حد، وضمان كفاءة وفعالية العمليات وإعادة تصور المخطط التنظيمي للاستجابة على نحو أفضل للأولويات الناشئة، من خلال إنشاء شعبة جديدة لعمليات القطاع الخاص على سبيل المثال. والدعامة الأساسية التي يركز عليها نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هي الميل الأخير ومن هم الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب، مما يتطلب من الصندوق تجميع الاستثمارات ونشرها للسكان الريفيين في 92 بلدا حيث تُنفذ برامج جارية.
- 8- ومن وجهة نظر مالية، يقر مكتب المراجعة والإشراف بأهمية ضمان وجود ضوابط لحماية التصنيفات الائتمانية AA+ التي تمكن الصندوق من العمل في أسواق رأس المال. وعلى غرار مؤسسات مالية دولية أخرى، يسعى الصندوق إلى استخدام قائمة موازنته على نحو أفضل لتحفيز وتعبئة مزيد من الاستثمارات الخاصة والخدمات المالية. وسيخصص التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قدرا أعلى من الموارد بموجب آلية الحصول على الموارد المقترضة لزيادة إمكانية حصول الدول الأعضاء على موارد الصندوق، بغض النظر عن فئة الدخل.
- 9- وفيما يتعلق بالمخاطر العالمية، يُتوقع أن يمثل الأمن السيبراني، ورأس المال البشري واستمرارية الأعمال المخاطر الأعلى خلال الإطار الزمني 2025-2027، مع توقع ازدياد المخاطر البيئية (بما في ذلك المخاطر المناخية) ومخاطر التكنولوجيا (بما في ذلك الاضطراب الرقمي) في الأجل المتوسط.
- 10- وسيتوقف تحقيق أهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أيضا على الإدارة الفعالة للمخاطر المؤسسية الأخرى التي حددها مكتب المراجعة والإشراف بالفعل، مثل الضغط على إطار الرقابة الداخلية؛ وإنهاء الموظفين بسبب استمرار الوتيرة السريعة؛ والاعتماد على بعض العمليات اليدوية بدلا من العمليات الآلية؛

¹ في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيزيد الصندوق حصة الموارد الأساسية المخصصة للأوضاع الهشة من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل، وسيُعطي الأولوية لتعبئة التمويل التكميلي الإضافي القائم على المنح لهذه الأوضاع.

وتعقيد التغيير وقيود التمويل المحتملة لبرنامج القروض والمنح في الصندوق، بما في ذلك مطابقة التيسيرية مع تكاليف الإقراض ذات الصلة للتمويل المستدام. وقد انتهت جائحة كوفيد-19، ولكن الأثر ذا الصلة على العمليات وأنشطة الموظفين، ولا سيما خلال الفترة التي لم يكن من الممكن فيها إيفاد بعثات حضورية إلى المشروعات، لا يزال واضحا للعيان. وتدل المؤشرات المستقاة من عمل المراجعة والتحقيق الذي يجريه مكتب المراجعة والإشراف على ضرورة توشي اليقظة المستمرة في التوريد في المشروعات وإدارة العقود، والتدليس المالي والخسائر، ومخاطر الأمن السيبراني.

11- وبالنظر إلى المخاطر والأولويات العامة المشار إليها أعلاه، ترد أدناه العوامل الموجّهة الأساسية التي سيضعها مكتب المراجعة والإشراف في اعتباره عند اختيار مجالات المراجعة. ويستجيب هذا القسم من التقرير للتقييم الخارجي للجودة لعام 2023 الذي أجراه قسم المراجعة الداخلية في مكتب المراجعة والإشراف، والذي طلب أن تتضمن الخطة "خارطة واضحة لنشاط المراجعة الداخلية المقرر للمخاطر الأساسية والاستراتيجية للمنظمة".

- سيتحقق معظم الأهداف الاستراتيجية للصندوق من خلال برنامج عمله ونواتجه. وسيكون للإصلاحات والمخاطر الرئيسية ذات الصلة في مجالات مثل تصميم البرامج والإشراف عليها، واللامركزية، والتفويض بالصلاحيات، والإصلاحات المتعلقة بالموظفين، والقيود على الموارد أثر على فعالية نواتج برامجه وجودتها. وتبعاً لذلك، سيواصل مكتب المراجعة والإشراف إيلاء عمليات مراجعة حسابات أنشطة البرامج القطرية أولوية عالية من خلال البعثات والتقارير الشاملة.
- سيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعطاء أولوية عالية لعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية للصندوق، من أجل تعزيز المساءلة وتزويد الإدارة بالتعليقات في الوقت المناسب عن الضوابط، والمخاطر والدروس المستفادة. وستحدد التقارير الشاملة نقاط التعلم المؤسسية الأعلى مستوى فيما يتعلق بالإجراءات والنظم والنهج.
- تنطوي الهيكلية المالية المتطورة باستمرار على مخاطر متأصلة في ضوء استجابة النظم والعمليات الداخلية من خلال زيادة الأتمتة والإدماج. وتبعاً لذلك، سيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعطاء أولوية عالية لعمليات مراجعة أساليب العمل المالية. وستكون مثل هذه الضمانات مهمة أيضاً لضمان الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للصندوق.

ثالثاً- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025

ألف- اختيار عمليات مراجعة الحسابات

12- عند اختيار عمليات مراجعة الحسابات لعام 2025 وترتيب أولوياتها، وُضعت في الاعتبار الإصلاحات والمخاطر المؤسسية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والأولويات المشار إليها أعلاه، والتعليقات من الإدارة العليا ولجنة مراجعة الحسابات، والاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته العادية وميزانيته الرأسمالية لعام 2025، وتقارير وكالات التصنيف الائتماني والاعتبارات الخاصة بمكتب المراجعة والإشراف.

13- واستند مكتب المراجعة والإشراف أيضاً إلى معلومات من نظام إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق – ولا سيما المجالات المرتفعة المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية التي هي خارج عتبة التحمل استناداً إلى الإقبال المؤسسي على المخاطر (المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية، ومخاطر تنفيذ البرامج). وبالإضافة إلى لوحة متابعة المخاطر المؤسسية² للفصل الأول من عام 2024، نظر مكتب المراجعة

² لوحة متابعة المخاطر المؤسسية للفصل الأول من عام 2024 هي لوحة المتابعة الأحدث المتاحة حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

والإشراف في التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الذي تقوم دائرة العمليات المالية بتجربته، وفي آلية الإبلاغ عن الحوادث التي أُطلقت مؤخرًا. وحتى في حالتها الوليدة الراهنة، فإنها توفر معلومات قيّمة عن المخاطر، ومسائل العمليات و"الأخطاء التي كادت تقع"، مما يضيف طباعًا ملحا على تحسينات النظم مثل تحديث نظام محاسبة الخزانة ونظام إدارة المخاطر.

14- ويخفض مكتب المراجعة والإشراف مشاركته في المجالات التي تُكَلَّف فيها هيئات مستقلة داخلية أو خارجية أخرى (مثل مكتب التقييم المستقل في الصندوق ومراجع الحسابات الخارجي) توفير ضمانات للإدارة والهيئات الرئاسية. ومن الأمثلة على ذلك التقييم المواضيعي عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي يجريه مكتب التقييم المستقل في الصندوق والذي أسفر عن اتباع مكتب المراجعة والإشراف نهجا محدد المهمة في التعاطي مع هذا الموضوع بدلا من القيام بمهمة قائمة بذاتها، وهو ما تشجعه خطة الأمم المتحدة للعمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبعد التقييم، قد يحد مكتب المراجعة والإشراف أيضا من مشاركته في المجالات حيث تقوم وظائف الخط الثاني الداخلية (مثل وظائف مكتب إدارة المخاطر المؤسسية ولجان المخاطر، ومجموعة ضمان الجودة ومكتب الشؤون الأخلاقية) بتتبع ورصد أداء ضوابط الخط الأول بطريقة منهجية وبكفاءة. وعلى الرغم من اختلاف النطاق، ينسق مكتب المراجعة والإشراف مع الموظفين المسؤولين عن وظيفة الرقابة في شعبة المراقب المالي فيما يتعلق بتغطية المكاتب القطرية للصندوق.

15- وترد خطة العمل المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2025 في الجدول 1، بالإضافة إلى المهام المبدئية للفترة 2026-2027. وتعكس عملية وضع جدول عمل المهام عوامل مثل طول المدة التي انقضت منذ مراجعة الحسابات الأخيرة أو ما إذا كانت العملية الأساسية قد نضجت لإجراء مراجعة للحسابات أو أما إذا كانت أكثر ملاءمة لإجراء مهمة استشارية (مثلا إذا كانت تخضع لإصلاحات هامة جارية في الأعمال). وقد يجري مكتب المراجعة والإشراف تغييرات خلال العام استجابة للمخاطر والأولويات الناشئة وسيُعلم لجنة مراجعة الحسابات على هذا الأساس. وأُقيمت مهمة واحدة "مرنة" على نحو متعمد، في ضوء وصول المدير الجديد لمكتب المراجعة والإشراف في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، بعد تقديم هذه الخطة. ويعكس التخفيض المقترح في عدد المهام المستوى المتزايد لتعقيد الأعمال وحجمها، وزيادة تكاليف العمل في سياقات معينة وخطة التوظيف كما هو موضح أدناه..

الجدول 1

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025 وخطة المبدئية لعام 2026-2027

النشاط	مذكرة: توقعات عام 2024	خطة عام 2025	الخطة المبدئية لعام 2026	الخطة المبدئية لعام 2027
مهام المراجعة والمهام الاستشارية				
الإشراف على البرامج القطرية*	7	6	5	5
المكاتب القطرية والإقليمية*	5	4	4	4
الأموال التكميلية		1		
البيانات الهشة والمتأثرة بالنزاعات (محدد مبدئيا)	الروابط	1		
سلامة الموظفين وأمنهم		1		
مهمة واحدة تُترك مرنة		1	1	1
تخطيط استمرارية الأعمال (محدد مبدئيا) – نطاق محدود			1	
الأمن السيبراني			1	
تعيين الاستشاريين			1	

1		العمليات غير السيادية – القطاع الخاص (محدد مبدئياً)
1		إدارة الأصول والخصوم (محدد مبدئياً)
		عمليات المراجعة الأخرى لأساليب العمل (2024)
		عمليات استعراض محدودة النطاق (متكررة)
2	2	الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي
1	1	نفقات مقر إقامة الرئيس
1	1	التصديق على نفقات المقر
16	17	المجموع

الأعمال الاستشارية الأخرى

- المشاركة بصفة مراقب في لجان إدارة خط الدفاع الثاني الهام
- تقديم تعليقات ومدخلات للمشروعات والمنتجات والمبادرات المؤسسية الرئيسية المقترحة

التحقيقات ومكافحة الفساد

- التحقيقات الفعالة والمناسبة التوقيت
- تعزيز سياسة جديدة لمكافحة الفساد (التدريب والتوعية والترويج)
- العمل المنسق مع شعب الصندوق الأخرى للتخفيف من المخاطر

بناء القدرات والتنسيق

- التمثيل والترويج في الاجتماعات الداخلية والخارجية
- صيانة أدوات دعم المراجعة والتحقيق وتطويرها
- تعيين الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتطوير قدراتهم
- تنسيق شبكات المراجعة والتحقيق الخاصة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية

ملاحظة: * - يشمل تقريراً شاملاً واحداً

محدد مبدئياً – محدد مبدئياً لعام 2025 في خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2024

16- وترد في الملحق الثاني الاختيارات المقررة والمبدئية للبلدان لإجراء عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية ومراجعة الإشراف. ويركز مكتب المراجعة والإشراف تركيزاً كبيراً على البعثات الحضرية، حيث تكون أدلة مراجعة الحسابات أكثر قوة وفائدة لاستخلاص الدروس. وبعض الخصائص المكتبية "الأكثر ليونة" والأكثر ارتباطاً بالسلوك لا يمكن تحقيقها دائماً من خلال العمل عن بعد. ويتواصل مكتب المراجعة والإشراف مع مكتب الشؤون الأخلاقية خلال عمله لمواكبة التحديات المحتملة المتعلقة بثقافة مكان العمل.

17- وجرى أيضاً تحديد أساليب/وظائف العمل الواردة في الجدول 2 بأنها مجالات ذات أولوية لمراجعة الحسابات ويمكن أن تكون بمثابة بدائل عن المهام المدرجة في خطة العمل لعام 2025 (في حال تغيرت المخاطر/الأولويات) أو يمكن اعتمادها في خطة 2026-2027. ونوع القيمة المضافة لمراجعة الحسابات الداخلية مبيّن في الملحق الثالث للرجوع إليه.

الجدول 2

قائمة مهام المراجعة/المهام الاستشارية البديلة المحتملة لعامي 2025 و2026-2027

مهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية

- أثر إعادة المعايير على عمليات الموافقة على التوريد (عدم الاعتراض، اكتمال/استخدام البيانات في نظام الصندوق الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت (نظام OPEN))
- استعراض المشاركة المحتملة لكلمة المرور في سياق التفويض بالصلاحيات
- نموذج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك إعادة برمجة الموارد
- استعراض تصميم المنح وعملية الموافقة

- التقديرات المتعلقة بتنفيذ المعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية الجديدة للإبلاغ المالي المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في عام 2025
- فعالية المشروعات التجريبية للابتكار مثل سلسلة الكتل/TRACE والإبلاغ عنها وتبادل المعرفة بشأنها
- معالجة طلبات السحب – الصرف القائم على التقارير، ونماذج الشيكات، والمعالجة المباشرة
- رصد الصرف – المحدد مبدئياً في خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف للعام السابق
- ترتيبات العمل المرنة
- ثقافة مكان العمل والمشاركة
- تعيين الموظفين وإدارة الوظائف الشاغرة
- الضوابط على استحقاقات الموظفين وبدلاتهم
- حوكمة البيانات وجودتها
- المهمة الاستشارية بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي أو قيام مكتب المراجعة والإشراف بإعداد حالة استخدام
- مراجعة ثانية للأمن السيبراني، نظراً للخطر العالمي ووتيرة التغيير في هذا المجال
- آلية الحصول على الموارد المقترضة
- إعداد الميزانية والموافقة عليها
- إطار التنقل وإعادة التعيين
- عمليات سداد القروض، والمبالغ المستردة والمتأخرات
- تصميم المشروعات

18- وأوصى التقييم الخارجي للجودة بأن تقوم خطة العمل الممتدة لثلاث سنوات بتقييم احتياجات المنظمة من الضمانات، وليس فقط المجالات التي أُدرجت في الخطة، استناداً إلى مستوى الموارد المتاحة. وهذا يمثل تحدياً، نظراً لانخفاض عدد موظفي مراجعة الحسابات، ولكن القصد من ذلك هو تلبية هذا المطلب من خلال تحسين التنسيق مع مقدمي الضمانات الآخرين، مع الاستفادة من نضج عمليات الرقابة والنظم ولوحات المتابعة وترك مراجعة واحدة مرنة سنوياً للاستجابة للمخاطر الناشئة. وجميع أساليب العمل المصنفة على أنها مجالات مرتفعة المخاطر في المراجعة التي يجريها مكتب المراجعة والإشراف ستجري تغطيتها إلى حد ما، وفي حال وجود مؤشرات على أن العمليات تستدعي إجراء مراجعة، سيستجيب مكتب المراجعة والإشراف بطلب موارد إضافية. ونظراً للقيود المفروضة على الموارد، يجب أن يكون النهج قائماً على المخاطر، لأنه من الناحية الحسابية، يخضع كل مكتب قطري لمراجعة حساباته مرة واحدة تقريباً كل خمس دورات لتجديد الموارد، وسيخضع كل برنامج قطري نشط لمراجعة حساباته مرة واحدة فقط كل سبع دورات. ومع ازدياد عدد الوثائق التي يجري إيداعها منهجياً في النظم المؤسسية، ستزداد فرصة إجراء مزيد من التحليل للبيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي (مثلاً لاستعراض أنشطة التوريد في المشروعات بحثاً عن الشوائب).

باء- أنشطة المراجعة الداخلية

19- يرد موجز للأساس المنطقي لاختيار المهام في الملحق الرابع، بالإضافة إلى وصف النطاق والأهداف المتوقعة للمهام المقترحة لعام 2025. وفي متابعة لتوصيات التقييم الخارجي للجودة، سيعمل مكتب المراجعة والإشراف على خطته لإشراك أصحاب المصلحة والتواصل من أجل نشر الدروس المستفادة على نحو أفضل.

جيم- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

20- تبقى الأولويات الرئيسية لقسم التحقيقات في مكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2025-2027 من دون تغيير: (1) لضمان التحقيق في الادعاءات بفعالية وفي الوقت المناسب؛ (2) للحفاظ على التعاون الراسخ مع شعب الصندوق الأخرى في التخفيف من مخاطر التدليس/الفساد في مرحلة مبكرة. ولتحقيق هذه الغاية، سيعزز مكتب المراجعة والإشراف تبسيط إجراءات التحقيق استجابة لعبء القضايا المتزايد وسيواصل التعاون مع الوحدات التشغيلية للتخفيف من المخاطر المتبقية ريثماً تُنجز التحقيقات.

- 21- وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف دعم تنفيذ سياسة مكافحة الفساد بالتعاون مع المكاتب المسؤولة والتواصل عن كثب مع مكتب الشؤون الأخلاقية في التعامل مع ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف العمل عن كثب على هذه المسائل مع كيانات التحقيق في سائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.
- 22- ومن أجل الحد من خطر التدليس المتأصل في الأنشطة الممولة من الصندوق، سينظر مكتب المراجعة والإشراف في إمكانية بناء القدرات في المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الإشراف على المشروعات الممولة من الصندوق.

دال- إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي: عملية استعراض محايدة

- 23- عملية الاستعراض المحايد لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي يجريها خبير مستقل، هو الموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وسيتولى مكتب المراجعة والإشراف رصد الأداء التعاقدى للموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وعلى الرغم من عدم رفع أي شكاوى إلى هذه الآلية منذ إنشائها في عام 2022، فإن مكتب المراجعة والإشراف - بدعم من شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي - بصدد طلب الإعراب عن الاهتمام لإنشاء مجموعة من الأشخاص المهتمين بأن يكونوا موظفين مسؤولين عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لتعيينهم على وجه السرعة عند الحاجة. وسيقدم مكتب المراجعة والإشراف الدعم اللوجستي والدعم للميزانية (يُمَوَّل من خلال مخصصات منفصلة في الميزانية). وسيجري الموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي عملية الاستعراض المحايد باستقلالية تامة.

رابعاً- قدرات مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2025

- 24- يعرض الجدول 3 توقعات القوى العاملة لمكتب المراجعة والإشراف لفترة الثلاث سنوات المقبلة، استناداً إلى احتياجات الصندوق المتوقعة من قدرات ضمان مراجعة الحسابات والتحقيق. ويشتمل طلب ميزانية قسم مراجعة الحسابات في مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025 على موظف إضافي لمراجعة الحسابات من الفئة الفنية ف-4 نظراً لزيادة التعقيد والحجم بينما غادر القسم موظف فني مبتدئ في سبتمبر/أيلول 2024 وهناك موظف آخر ينتهي عقده المستمر لثلاث سنوات في ديسمبر/كانون الأول 2025. وبينما لم تجر إضافة وظائف جديدة، فإن الجهود جارية لتأمين موظفين فنيين مبتدئين إضافيين لدعم قدرات مراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يظل موظفاً مراجعة الحسابات من الفئة الفنية ف-3 اللذان يخضعان حالياً لعملية إعادة الانتداب المؤسسي في مناصبهما، مما يسمح لخطة العمل بالمضي قدماً بسلاسة. وإذا كانت هناك حاجة إلى أي تعديلات على خطة العمل، فإن مكتب المراجعة والإشراف مستعد لإدارتها بشكل فعال، مما يضمن الحفاظ على الاستمرارية ومعايير مراجعة الحسابات.

- 25- ويبيّن الجدولان 3 و4 موارد مكتب المراجعة والإشراف من الموظفين ومن الاستشاريين بدوام كامل خلال فترة الثلاث سنوات. ويمثل مقترح تعيين موظف تحقيقات إضافي في عام 2026 تحويل وظيفة استشاري مكافئ بدوام كامل إلى وظيفة موظف. وتستند مستويات الأنشطة المتوقعة هذه إلى بيانات تاريخية: فمن حيث وقت الموظفين، تتطلب عمليات مراجعة حسابات المكاتب الإقليمية، وعمليات مراجعة أساليب العمل وعمليات مراجعة الإشراف القطري 81 يوم عمل للفرد في المتوسط؛ وتتطلب المكاتب القطرية للصندوق 55 يوماً؛ وتتطلب المهام الأخرى وقتاً أقصر. وتتطلب عمليات مراجعة الإشراف وأساليب العمل عموماً دعماً استشارياً تخصصياً. ويُفترض أن يواصل محلل البيانات/موظف التحليل الجنائي في مكتب المراجعة والإشراف تقسيم

وقته بين مراجعة الحسابات والتحقق. ويُفترض أيضا أن يدعم موظفو مراجعة الحسابات إحالة الادعاءات التي تنشأ أثناء عملهم إلى المحققين. وكما كان الحال في الماضي، قد تكون بعض البعثات المشتركة ضرورية؛ فقد أثبتت هذه البعثات فعاليتها وكفاءتها الشديديتين.

الجدول 3

موارد مكتب المراجعة والإشراف من الموظفين ومن الاستشاريين بدوام كامل في الفترة 2025-2027

الموارد الممكنة لعام 2027	الموارد الممكنة لعام 2026	الموارد المقترحة لعام 2025	الموارد التقريبية لعام 2024	موارد مكتب المراجعة والإشراف من الموظفين
6	6	6.8	7.7	قسم المراجعة (بما في ذلك محلل البيانات)
8	8	7	7	قسم التحقيقات
2	2	2	2	المكتب الأمامي لمكتب المراجعة والإشراف
16	16	15.8	16.7	مجموع الموظفين المكافئين بدوام كامل
الموارد الممكنة لعام 2027	الموارد الممكنة لعام 2026	الموارد المقترحة لعام 2025	الموارد التقريبية لعام 2024	موارد مكتب المراجعة والإشراف من الاستشاريين بدوام كامل
-	-	-	-	قسم المراجعة
2	2	3	2	قسم التحقيقات
2	2	3	2	مجموع الاستشاريين المكافئين بدوام كامل

الجدول 4

أنشطة المراجعة الداخلية المقررة خلال الفترة 2025-2027 وموارد المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة والإشراف

لخطة المبدئية لعام 2027	لخطة المبدئية لعام 2026	خطة عام 2025	استخدام وقت المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف (عدد المهام)
1.3	0.9	1	عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية* (4، 4، 4 بما 1 يشمل مكاتبين قطريين)
2	2	2.4	عمليات مراجعة الإشراف القطري* (5، 5، 6)
1.4	1.7	1.8	عمليات مراجعة أساليب/وظائف العمل (3، 4، 4)
0.6	0.6	0.6	المهام المعيارية المحدودة النطاق (4، 4، 4)
0.2	0.2	0.2	المهام الأخرى
5.5	5.4	6	مجموع الموظفين المكافئين بدوام كامل- أعمال المراجعة الداخلية
0.5	0.6	0.8	بناء القدرات/التمثيل/الإدارة
6	6	6.8	مجموع المتطلبات من موظفي المراجعة المكافئين بدوام كامل (بمن فيهم 6.8 محلل البيانات)

* بما يشمل تقريرا شاملا

26- تغطي ميزانية موارد غير الموظفين تكلفة الخبراء المحليين وخدمات المراجعة والتحقق الخاصة التخصصية، والسفر، وتراخيص أدوات المراجعة والتحقق، والتدريب المتخصص لتكملة قدرات الموظفين. وتشمل الميزانية أيضا بعض الدعم الاستشاري الطويل الأجل للمساعدة في إدارة عبء الحالات القياسي في مجال التحقيق. وخلال إعداد مشروع الميزانية لعام 2025، قبلت الإدارة العليا أنه مع قرب وصول المدير الجديد لمكتب المراجعة والإشراف، لم يكن مشروع الميزانية "المؤقت" البالغ 435 000 دولار أمريكي مرتبطا بالمتطلبات الفعلية لمكتب المراجعة والإشراف من الموارد لعام 2025.

27- وكما ورد أنفا، فإن أي موارد مطلوبة لتمويل الأنشطة بموجب عملية الاستعراض المحايدة لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، التي يديرها مكتب المراجعة والإشراف، ستجري معالجتها في حينها. وفي الوقت الحالي، لم يجر تصعيد أي شكاوى من هذا القبيل.

28- وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعادة تقييم قدراته وبناءها من خلال التدريب في المجالات التقنية الذي سيشارك فيه الصندوق على نحو متزايد، ومن خلال الأدوات المحسنة لمراجعة الحسابات والتحقيق. وقد قُدمت خطة التعلم الخاصة بالشُّعب لعام 2025، استنادا إلى تقييم الاحتياجات من المهارات، بما في ذلك التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.

العناصر الرئيسية لاستراتيجية المراجعة الداخلية في مكتب المراجعة والإشراف

1- المهمة. يقوم قسم المراجعة الداخلية في مكتب المراجعة والإشراف بتوفير ضمانات مستقلة وخدمات استشارية للإدارة والهيئات الرئاسية عن فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وآليات الضبط في الصندوق وكفاءة وفعالية أساليب عمله والامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها. والمكتب مفوض أيضا بإجراء تحقيقات مستقلة في جميع الادعاءات بسوء السلوك أو التدليس أو الفساد في الأنشطة والعمليات التي يمولها الصندوق.



2- الرؤية. أن يكون مصدرا موثوقا وقائما على الأدلة للضمانات وإسداء المشورة للإدارة والهيئات الرئاسية لاتخاذ قرارات مستنيرة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق، والتميز التنظيمي، والشفافية والمساءلة.

رسالة مكتب المراجعة والإشراف:

تعزيز وحماية قيمة المنظمة من خلال توفير ضمانات ومشورة ورؤية قائمة على المخاطر وموضوعية.

الأهداف	الركائز الأساسية*
الوضع التنظيمي مناسب، ومزود بالموارد الكافية ويعمل بكفاءة وفعالية.	الاستقلالية 
الموظفون متمرسون ومستعدون تقنيا، ويعملون جيدا كفريق. وتُستند عقلية الوحدة إلى التشكيك المهني، وإرساء توازن بين أن تكون مستشارا موثوقا به وبين الامتثال، واستعراض المعاملات السابقة لأغراض المساءلة واستخدامها لتحديد الأسباب الجذرية كأساس للتخيير نحو الأمام (الاستشراف). وتُعتبر خطة التعلم الخاصة بالشعب وأهداف نظام تقييم الأداء الوسائل لتشكل النمو الشخصي.	الموظفون 
تستجيب للمخاطر الناشئة وذات صلة بالأهداف الأساسية والاستراتيجية. وليس ضروريا أن تشمل جميع مهام الضمانات الفعالية والكفاءة والتوفير، والإنصاف، مثال على ذلك جوانب الإدماج.	خطة عمل مرتبة قائمة على المخاطر 
تعمل الوحدة بطريقة استباقية مع أصحاب المصلحة وتنقل النتائج لنشر الدروس المستفادة من أجل تطبيقها على نطاق جغرافي أوسع. وتُعد شبكات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية، ومراجع الحسابات الداخليون في وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، ورئيس مراجعة الحسابات الداخلية والمؤتمرات في دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمفوضية الأوروبية الآليات الأكثر فائدة للتقييم، والتعلم وتبادل المعرفة.	الحوار والتواصل 
إجراء تقييم مستمر لكفاءة وفعالية أساليب العمل الداخلية، وتجريب الذكاء الاصطناعي لا سيما لاستهداف المعلومات الغيضة المضمنة في البيانات غير المنظمة، وتطبيق تحليلات البيانات والتصورات لتغطية عدد أكبر من المعاملات والأولويات وإرسال الرسائل الأساسية، وتعزيز ريادة وتبليغ المشروعات واستخدام نظم المعلومات الجغرافية ومراقبة الأرض حيث يتعدى إيفاد بركات بالحضور الشخصي. والهدف هو تعزيز تغطية المخاطر وتوفير رؤى أعمق من خلال التحليلات المتقدمة والأتمتة.	اعتماد الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا 

* تستجيب لتوصيات التقييم الخارجي للجودة لعام 2023 والمعايير العالمية لمراجعة الحسابات الداخلية الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخلية

ملاحظة: سيقوم مكتب المراجعة والإشراف، من خلال البناء على الركيزة الرئيسية الأخيرة أعلاه، بوضع استراتيجية رقمية في عام 2025 ليصبح أكثر استباقية، وارتكازا على البيانات ومواءمة مع التحول الرقمي المؤسسي. وستعزز الاستراتيجية تغطية المخاطر وتوفر رؤى أعمق من خلال التحليلات المتقدمة والأتمتة.

3- يشمل مشهد تكنولوجيا المعلومات الحالي في مكتب المراجعة والإشراف ما يلي:

(1) التكنولوجيا الداخلية لمكتب المراجعة والإشراف:

- **المراجعة التلقائية (AA).** هذه البرمجيات لإدارة مراجعة الحسابات ملائمة لفريق صغير، يكون جميع أعضائه موجودين في الموقع نفسه، ولكن تشغيله صعب. ويخزن النظام معلومات عن مراجعة الحسابات تعود إلى أكثر من 25 عاما، مما يوفر ثروة من المعلومات.
- **التوصيات الإلكترونية (ROL).** جميع الإجراءات المتفق عليها المستقاة من المهام في المراجعة التلقائية يجري تلقينها أوتوماتيكيا في تطبيق التوصيات الإلكترونية على الموقع الشبكي للصندوق، والذي يمكن لجميع الموظفين البحث فيه لمعرفة آخر حالة تنفيذ. وهذا مفيد بوجه خاص لتتبع التخفيف من المخاطر المحددة خلال عمليات مراجعة الحسابات.
- **لغة قيادة مراجعة الحسابات (ACL).** يستخدم مراجعو الحسابات الداخليون هذه البرمجيات لاستخراج مجموعات البيانات الكبيرة وتحليلها.
- **لغة الاستفسار المنظمة (SQL).** تُستخدم لإجراء تحليل عميق للبيانات.

- أدوات التحقيق. لدى قسم التحقيقات في مكتب المراجعة والإشراف نظام لإدارة الحالات يجري العمل على تحديثه، وأدوات جنائية رقمية (Cellebrite، Intella، Axiom) وعدد من اشتراكات البحث عن البيانات ومصادر للمعلومات المستمدة من مصادر علنية.

ونظر مكتب المراجعة والإشراف في اعتماد أدوات التنقيب عن العمليات لكنه رأى أنها مكلفة للغاية بالنسبة للمتطلبات، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تخصيص نظم الصندوق.

(2) التكنولوجيا المؤسسية التي يستخدمها مكتب المراجعة والإشراف:

- تُستخدم برمجيات Copilot بحذر، لتحديد الممارسات الجيدة وتبسيط الضوء على المسائل المشتركة في الوثائق المتعددة بصورة أساسية.

- Sharepoint هو البرمجيات المؤسسية لتخزين الوثائق.

- PowerBI لتحليلات البيانات

- تُستخدم نظم المعلومات الجغرافية إلى أقصى حد ممكن (مثلا لاستعراض البنية التحتية للمشروعات والطرق). ويعزز مكتب المراجعة والإشراف زيادة استخدام نظم المعلومات الجغرافية والرقمنة بصورة عامة كوسيلة لاكتساب ضمانات أعمق وأوسع نطاقا.

(لا تُستخدم لغة Python حاليا ولكن يجري رصدها من أجل اعتمادها المحتمل).

(3) تكنولوجيا مراجعة الحسابات:

- يواكب مكتب المراجعة والإشراف ويتبع توجيهات معهد مراجعي الحسابات الداخلية ومعاييره التقنية عند مراجعة المجالات التقنية مثل الأمن السيبراني وحوكمة البيانات.

(4) التعلم والمشاركة بين الأقران:

- يرأس مدير مراجعة الحسابات في مكتب المراجعة والإشراف بطريقة مشتركة الفريق العامل لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة المعني بالابتكار، مع التركيز بصورة أساسية على تحليلات البيانات، والتصور واستخدام الذكاء الاصطناعي في مراجعة الحسابات الداخلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويرأس مدير التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة. ويمثل موظفون آخرون من مكتب المراجعة والإشراف المكتب في العديد من الفرق العاملة، بما في ذلك مجموعة الابتكار الرقمي ومنتدى تحليلات البيانات/الذكاء الاصطناعي.

حالة استخدام محتملة لـ "نموذج أولي" للذكاء الاصطناعي

حدد مكتب المراجعة والإشراف حالة استخدام من شأنها أن تدعم عمليات مراجعة الإشراف القطري مع العمل على بناء القدرات. ويبحث الذكاء الاصطناعي في الوثائق غير المنظمة للتوريد في المشروعات والعقود لضمان التعميم الكافي لبنود الضمانات الإلزامية للصندوق؛ والتي تشمل أحكاما عن الكشف عن الإدانات الجنائية والعقوبات الإدارية ذات الصلة، ومنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والإعلان عن تضارب المصالح. وقد لا يقتصر التطبيق المحتمل على عمليات الاستعراض اللاحقة للعقود للتحقق من الامتثال، بل يمكن أن يساعد موظفي الخط الأول في مهام مثل إبداء عدم الاعتراض. ولا ترد هذه المبادرة في خطة العمل الأساسية لمكتب المراجعة والإشراف ولكنها تتيح فرصة في حال اتساقها مع الاستراتيجية الرقمية المقبلة وعبء العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الممكن أن تكون هناك أوجه تآزر مع حالات الاستخدام المؤسسية.

الاختيارات المبدئية للبلدان

الجدول 1

عمليات مراجعة الحسابات المبدئية للمكاتب القطرية لعامي 2025 و2026 (بالإضافة إلى تقرير شامل واحد سنويا)

الشعبة	2025	خطة بديلة 2026 / 2025
آسيا والمحيط الهادي	نيبال (بقيادة المدير القطري - لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الميزانية 0.7 مليون دولار أمريكي)	باكستان (بقيادة المدير القطري - لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الميزانية 1.1 مليون دولار أمريكي [اختيار مبدئي في العام السابق])
أفريقيا الشرقية والجنوبية	-	أنغولا (بقيادة المدير القطري - لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الميزانية 0.8 مليون دولار أمريكي)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-	-
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	تركيا (مكتب متعدد البلدان) (أجريت المراجعة الأخيرة في عام 2021، الميزانية 2.1 مليون دولار أمريكي)	-
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى	ليبيريا (بقيادة المدير القطري - لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الميزانية 1.1 مليون دولار أمريكي)	نيجيريا (بقيادة المدير القطري - أجريت المراجعة الأخيرة في عام 2017، الميزانية 1.1 مليون دولار أمريكي)

ملاحظات: (!) لم تُعرض الخطة المبدئية لعام 2027 لأنها لا تزال في مرحلة مبكرة جدا؛ (2) الاختيار المبدئي في العام السابق يعني أنه جرى تحديد البلد في خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف للعام السابق بوصفه خيارا "مبدئيا" لإجراء مراجعة للحسابات؛ (3) أرقام الميزانية الإدارية الواردة في الجدول هي لعام 2024.

الجدول 2

عمليات المراجعة المبدئية للإشراف على البرامج القطرية لعامي 2025 و2026 (بالإضافة إلى تقرير شامل واحد سنويا)

الشعبة	2025	خطة بديلة 2026/ 2025
آسيا والمحيط الهادي	نيبال (تحديث أخير، لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الصرف، 24 مليون دولار أمريكي)	باكستان (أُجريت المراجعة الأخيرة في عام 2021، الصرف 132 مليون دولار أمريكي)
أفريقيا الشرقية والجنوبية	أوغندا (اختيار مبدئي في العام السابق) (أُجريت المراجعة الأخيرة في عام 2018، الصرف 55 مليون دولار أمريكي)	زمبابوي (لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الصرف 18 مليون دولار أمريكي)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-	هندوراس (لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الصرف 5 ملايين دولار أمريكي)
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	-	تركيا (لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الصرف 34 مليون دولار أمريكي) -
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى	جمهورية أفريقيا الوسطى (لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الصرف 34 مليون دولار أمريكي) ليبيريا (لم تُجرَ مطلقا مراجعة للحسابات، الصرف 44 مليون دولار أمريكي)	نيجيريا (أُجريت المراجعة الأخيرة في عام 2019، الصرف 80.3 مليون دولار أمريكي)

ملاحظة: مبالغ الصرف الواردة في الجدول هي مبالغ تراكمية تاريخية في السنوات الثلاث السابقة حتى 30 سبتمبر/أيلول 2024.

القيمة المضافة للمراجعة الداخلية من قبل مكتب المراجعة والإشراف

1- في نهاية كل عملية مراجعة للحسابات، توافق الإدارة على تنفيذ خطة عمل للتخفيف من المخاطر المحددة ضمن إطار زمني معين. ويجري رصد حالة تنفيذ هذه الإجراءات في نظام إلكتروني والإبلاغ عنها للإدارة، ولجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي. وتقدم الفقرات أدناه أمثلة على القيمة المضافة من خلال المراجعة الداخلية:

المكاتب القطرية

2- انبثقت النقاط التالية من عمليات المراجعة الأخيرة لفعالية إنشاء المكاتب القطرية وامتثالها لمتطلبات الصندوق.

(أ) التفويض بالصلاحيات والمساءلة.

- (1) تسريع النشر في إقليم آسيا والمحيط الهادي وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.
- (2) عدّل التفويض بالصلاحيات لعام 2024 لإيضاح أن الممثل القطري سيحضر اجتماعات فريق إدارة الأمن. وفي غيابه، يعين المدير الإقليمي، أو المدير القطري، وفقا لهذا الترتيب، جهة تنسيق لحضور اجتماعات فريق إدارة الأمن.
- (3) صدر أيضا إيضاح بشأن التفويض الفرعي بالصلاحيات ضمن التفويض بالصلاحيات، مما يسهّل على المديرين القطريين التفويض رسميا بالمهام الروتينية إلى موظفي البرامج، أو منسفي البرامج القطرية أو الموظفين الفنيين الوطنيين.
- (4) قام مكتب المراجعة والإشراف بمراجعة التفويض بالصلاحيات القائم واقترح تحديث إطار التفويض بالصلاحيات لضمان اكتمال لجان الإدارة. وقد نُظر في ذلك، وجرى تحديث التفويض بالصلاحيات، من خلال إضافة جميع اللجان في إطار التفويض بالصلاحيات.
- (ب) **اتفاقيات المكاتب القطرية.** أُبدت تعليقات بشأن الاتفاقيات القديمة المتعلقة بمستوى الخدمة. وتكتسي هذه الاتفاقيات أهمية بالغة إذا ما قررت الوكالة المضيفة إنهاء خدمة من دون إشعار مسبق.
- (ج) **المصروفات النثرية ونفقات الوكالات المضيفة.** استجابة للعدد المتزايد من التوصيات الصادرة في عمليات مراجعة الحسابات التي أجريناها، طرحت شعبة المراقب المالي أداتين رقميتين جديدتين، إحداهما لترخيص وتسوية نفقات الوكالات المضيفة والأخرى للمصروفات النثرية المكتيبة.
- (د) **المراسلات الرسمية من المكاتب القطرية للصندوق.** ليست المذكرات الشفوية مسؤولية إدارية فحسب، بل تضطلع بدور بروتوكولي مهم، مما يمكّن المدير القطري من تمثيل رئيس الصندوق في البلد. وقد أشار مكتب المراجعة والإشراف تكرارا إلى مسائل في هذا المجال، ونتيجة لذلك تحسن التدريب والترقيم المتسلسل وحفظ الملفات. وأطلق البروتوكول موقعا شبكيا عبر برنامج SharePoint في نهاية شهر سبتمبر/أيلول يتضمن توجيهات عن المذكرات الشفوية وتوجيهات محددة للمكاتب القطرية للصندوق.

(هـ) **استخدام المركبات.** أحبط علما بعدة مسائل فيما يتعلق بأصول المكاتب القطرية وإدارة الوقود.

الإشراف على البرامج القطرية

3- تجري عمليات المراجعة تقييما لفعالية الإشراف في الصندوق، ولا سيما الإشراف على الجوانب الائتمانية، ولكن أيضا بعض جوانب الرصد والتقييم وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

- (أ) **التوريد في المشروعات.** استنادا إلى خطر القيام بعمليات توريد عالية القيمة في المشروعات من دون إجراء مشاورات كافية ومشاركة ذوي الخبرة في مجال التوريد، أدرجت لجنة استعراض التوريد في المشروعات المعنية بعمليات التوريد العالية القيمة في دليل التوريد في مشروعات الصندوق.
- (ب) **إحالة حالات التدليس إلى مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات.** جرت إحالة العديد من حالات التدليس الهامة المحتملة وذات المصادقية، التي تتعلق في معظمها بالتوريد في المشروعات أو المدفوعات، والتي نتجت عن عمل قائم بذاته أو عن بعثات مدمجة للمراجعة والتحقيق من أجل المنفعة المشتركة. وأحيلت حالتان مهمتان (في بلدين مختلفين) تتعلقان على ما يبدو باستخدام آليات غير موثقة لفرض رسوم مقابل توزيع مدخلات على المستفيدين علما بأنه كان يجب أن تُوزَّع مجاناً.
- (ج) **السلامة والأمن.** لتوضيح سوء الفهم بشأن التصاريح الأمنية لبعثة معالجة معلومات طلبات السفر ومتطلبات نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، صدرت مذكرة معلومات للموظفين استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها المراجعة. وبما أنه لوحظت تكرارا مسائل أمنية في مكاتب الصندوق، طورت شعبة الخدمات الإدارية أداة لرصد حالة الأمن في المكاتب الميدانية للصندوق.
- (د) **الضمانات عن بعد من خلال نظم المعلومات الجغرافية.** استخدمت عمليات المراجعة تكنولوجيات ابتكارية لنظم المعلومات لأنشطة مثل استعراض العقود لبناء الطرق الريفية في السياقات الأمنية المتقلبة والمناطق النائية حيث يتعذر إجراء إشراف بالحضور الشخصي (مثلا الموقع الجغرافي، طول الطريق، تاريخ البدء وسير الأعمال باستخدام خصائص التصوير بالفواصل الزمني). وقد ساعد ذلك على تحديد العديد من أوجه القصور المحتملة التي لم يكتشفها الإشراف. وهناك فرصة حقيقية لتوسيع نطاق نظام المعلومات الجغرافية وقدرات مراقبة الأرض والاستفادة منها للإشراف على المناطق النائية أو المناطق التي يتعذر الوصول إليها بسبب الاعتبارات الأمنية. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن المواقع الجغرافية متاحة بسهولة في بعض المشروعات ولكنها لا تظهر بعد في النظم المؤسسية للصندوق، مما يعوق وضع خرائط أنشطة المشروعات ورصد المخاطر لغرض الإشراف. ويعمل مكتب الفعالية الإنمائية (شعبة سياسات العمليات والنتائج سابقا) حاليا على إدماج بيانات نظام المعلومات الجغرافية في نظام الصندوق الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت (نظام OPEN) لعقود المشروعات.
- (هـ) **قوائم التوزيع على المستفيدين.** حدد مكتب المراجعة والإشراف ثغرات كبيرة في الإشراف على قوائم المستفيدين (بما في ذلك الممارسات المحظورة المحتملة الكبيرة). وأوصى مكتب المراجعة والإشراف بإثراء محتوى قوائم التوزيع والضوابط المقابلة له من أجل: (1) ضمان أن المعلومات مكتملة (مثلا محددات هوية المستفيدين، وعددهم، وتواقيعهم، وتواريخ التوزيع)؛ (2) تحسين رصد المدخلات التي تُوزَّع على المستفيدين؛ (3) ضمان أن تشمل اختصاصات بعثات الإشراف المسؤولية عن التحقق من قوائم التوزيع.
- (و) **النزاعات المسلحة في مناطق تنفيذ المشروعات.** أوصى مكتب المراجعة والإشراف بتحسين تقييم المخاطر قبل إطلاق أنشطة المشروعات في المناطق الهشة وخلال تنفيذها.
- (ز) **إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.** حددت عمليات المراجعة ثغرات في إنشاء آليات التظلمات/الشكاوى.

عمليات مراجعات أساليب العمل

تغطي عمليات مراجعة أساليب العمل مجموعة واسعة من مجالات العمل: -4

- (أ) **التخطيط الديناميكي للقوى العاملة في سياق إدارة الوظائف الشاغرة.** يجب أن تصبح هذه العملية أكثر استراتيجية وشفافية من خلال إيصال المعايير/المنهجية الكامنة خلف القرارات المتعلقة بالتخطيط الديناميكي للقوى العاملة إلى أصحاب المصلحة؛ ومن شأن ذلك أن يعزز الثقة مع شعب العملاء.
- (ب) **أمن تكنولوجيا المعلومات.** أوصى بإجراء تحسينات لزيادة أمن نظم الصندوق وبياناته في المستقبل.
- (ج) **التواقيع الرقمية.** أجريت تحسينات لجعل التواقيع الرقمية من خلال برنامج DocuSign في الصندوق أكثر أماناً.
- (د) **إيلاء العناية الواجبة في اختيار الشركاء المنفذين.** أوصى مكتب المراجعة والإشراف بإصدار توجيهات قائمة على المخاطر بشأن إيلاء العناية الواجبة بطريقة مستقلة لاختيار الشركاء في المراحل النهائية المنتمين إلى القطاع الخاص وتجديد عقودهم، بما في ذلك مسائل مثل تقييم حوكمتهم، واستدامتهم المالية وحمايتهم للبيانات، حسب الاقتضاء.
- (هـ) **كفاية رأس المال.** تقوم الإدارة بإثراء إطار فحص مدى الإجهاد وتحديث بعض المراجع القديمة في سياسة كفاية رأس المال.
- (و) **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** لاحظت عمليات مراجعة المكاتب القطرية في إثيوبيا والبرازيل أن مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي/إدارة المعرفة ليست ممولة على نحو كاف.

عمليات الاستعراض المحدودة النطاق

5- يجري فريق مراجعة الحسابات ثلاث عمليات استعراض محدودة النطاق سنوياً:

- (أ) عمليات التحقق من فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي كأساس لتصديق الإدارة. يعمل الموظفون المسؤولون عن وظيفة الرقابة في شعبة المراقب المالي حالياً على إصدار شهادة داخلية سنوية للموظفين للتصديق على امثالهم للضوابط الداخلية. وإذا كان ذلك فعالاً، سينظر مكتب المراجعة والإشراف فيما إذا كان بإمكانه وقف إجراء عمليات التحقق من فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي؛ وعلى الرغم من أن عمليات التحقق هذه تمنح فريق مراجعة الحسابات لمحة عن الضوابط الرئيسية على الإبلاغ المالي، فإن مراجعي الحسابات الخارجيين لا يعملون على عمل المراجعة الداخلية ويكررون قدراً كبيراً من الاختبارات كأساس لإصدارهم شهادة بشأن تصديق الإدارة.
- (ب) يتحقق مكتب المراجعة والإشراف من النفقات المتكبدة لمقر إقامة رئيس الصندوق لضمان امثالها للأنظمة والتخفيف من أي مخاطر على السمعة ناجمة عن الخطأ.
- (ج) يصدّق مكتب المراجعة والإشراف على النفقات المتكبدة لمقر الصندوق كأساس لتقديمها من أجل استرداد التكاليف.

الخدمات الاستشارية

- 6- كثيراً ما تجري استشارة قسم المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف بشأن المسائل المتعلقة بالعمليات والنظم المؤسسية. وفيما يتعلق بالمشورة الناشئة عن أنشطة التحقيق، يحدد مكتب المراجعة والإشراف، عند الانتهاء من استعراض كل حالة، الإجراءات التشغيلية ذات الصلة التي قد تكون مطلوبة للتخفيف من أي مخاطر متبقية تتعلق بمسائل التدليس أو الفساد أو نزاهة الموظفين، وتبعاً لذلك، يصدر مشورة إلى الوحدات التشغيلية المعنية. ويصدر مكتب المراجعة والإشراف أيضاً المشورة حسب الحاجة بشأن بنود مكافحة الفساد في اتفاقيات التمويل الثنائية أو المتعددة الأطراف.

تنفيذ "الإجراءات المتفق عليها" للمراجعة الداخلية

7- كدليل على مشاركة الإدارة مع الإدارة العليا ولجنة مراجعة الحسابات ودعمها لهما، أظهر التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2023³ أنه جرت تنفيذ 77 توصية من توصيات مراجعة الحسابات خلال العام (نُفذ 89 في المائة من التوصيات التي حان موعد تنفيذها). ويقدم تقرير منتصف العام لعام 2024⁴ معلومات أيضا عن فعالية المراجعة الداخلية، مؤكدا معدل التنفيذ الإيجابي جدا.

³ .AC 2024/172/R.4 and EB 2024/141/R.21

⁴ .AC 2024/174/R.3

أنشطة المراجعة الداخلية

1- **مراجعة حسابات المكاتب القطرية والإقليمية (ثلاث مراجعات في عام 2025، بالإضافة إلى تقرير شامل).** المخاطر الرئيسية المتعلقة بتنفيذ البرامج، واللامركزية والتفويض بالصلاحيات مرتبطة مباشرة بعمليات مكاتب الصندوق في البلد والإقليم المعنيين. واستكمالاً للتغطية المتجددة لمراجعة الحسابات، ستجري مراجعة حسابات ثلاثة مكاتب في عام 2025 لتوفير ضمانات بأن هذه العناصر الرئيسية لنموذج العمل اللامركزي قائمة بفعالية وتعمل وفقاً لقواعد الصندوق وإجراءاته. وستستعرض عمليات المراجعة الجوانب الرئيسية لفعالية هذه المكاتب وإنشائها، بما في ذلك التفويض بالصلاحيات، وضبط النفقات والأصول. وبما أنه جرت مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأفريقيا الشرقية والجنوبية والمكتب الإقليمي لأفريقيا الغربية والوسطى في عام 2023 ويجري حالياً تشغيل المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، فإنه من غير المتوقع أن تُجرى مراجعة لحسابات أي من المكاتب الإقليمية في عام 2025 أو عام 2026. وسيجري إعداد تقرير شامل وإيصاله بالطريقة الملائمة لتبادل الدروس المستفادة في مختلف البلدان والأقاليم.

- يعتزم مكتب المراجعة والإشراف تغطية تسعة من المكاتب القطرية اللامركزية وعددها 50 في الفترة 2025-2027. ويرتكز اختيار المكاتب على حجم المعاملات، والسنوات التي انقضت منذ آخر مراجعة داخلية أجراها مكتب المراجعة والإشراف، ونوع المكتب اللامركزي، والانتشار الإقليمي وأي مخاطر محددة.
- تتمثل الخطة في ربط عمليات المراجعة بتلك التي تقوم بها بعثات الإشراف حيثما أمكن ذلك، بحيث يتسنى إجراء البعثات حضورياً.

2- **عمليات مراجعة إشراف الصندوق على البرامج القطرية (خمس عمليات في عام 2025، بالإضافة إلى تقرير شامل).** تقدّم عمليات مراجعة إشراف الصندوق ودعمه لتنفيذ أنشطة البرامج القطرية ضمانات بأن المخاطر الائتمانية الكبيرة المتعلقة بتنفيذ البرامج – والتي ربما تفاقمت بسبب دوران الموظفين، والتحديات المتعلقة بالموارد، وطريقة الإشراف القائمة إلى حد كبير على الإشراف عن بعد والمعمول بها خلال معظم الفترة 2020-2021 – لا تزال تُدار بفعالية. وتبعاً لذلك، سيحافظ مكتب المراجعة والإشراف على تغطيته لعمليات مراجعة البرامج القطرية، ولا سيما لتقييم كفاية تدفق الأموال إلى المستفيدين من خلال الشركاء المنفذين في المراحل النهائية. وستتبع الأهداف الثانوية البيانات المستقاة من الهدف الأساسي في تقارير الرصد والتقييم وتجري تقييماً للامتثال للالتزامات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المتعهد بها عند التصميم. وليس هناك تداخل لهذه الجوانب مع أنشطة مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وستجري تغطية جميع الملاحظات ذات التبعات النظامية في تقرير شامل لإيصال الدروس المستفادة من أجل تطبيقها على نطاق أوسع.

- يعتزم مكتب المراجعة والإشراف إجراء عمليات مراجعة لإشراف الصندوق على 13 برنامجاً قطرياً (من نحو 92 برنامجاً قطرياً نشطاً) خلال فترة الثلاث سنوات. وسيستند الاختيار إلى حجم الحافظة النشطة، وعدد السنوات التي انقضت منذ آخر مراجعة داخلية أجراها مكتب المراجعة والإشراف، ونوع الإشراف اللامركزي المعمول به ومخاطر تنفيذ المشروعات.

3- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** يقدم التقييم السنوي الذي يجريه مكتب المراجعة والإشراف لجميع الضوابط الرئيسية على الإبلاغ المالي رؤية ثابتة عن استمرار متانة الضوابط الرئيسية على الإبلاغ المالي، وهو أمر يزداد أهمية في سياق التغييرات الجارية والحاجة إلى الحفاظ على وضع مالي سليم. وستدعم هذه المراجعة أيضاً تصديق الإدارة السنوي على فعالية هذه الضوابط التي يُبدي مراجع الحسابات الخارجي رأيه بشأنها.

- 4- **تحليلات البيانات.** يعمل مكتب المراجعة والإشراف على تطوير قدراته وتجهجه لإجراء تحليلات البيانات من أجل تقييم الامتثال للقواعد والمعايير المؤسسية؛ وفحص الاتجاهات وسلامة البيانات واتساقها؛ وتحديد القيم المتطرفة أو الحالات الشاذة أو المجالات التي قد تحتاج إلى معلومات إدارية أو رصد.
- 5- وستسهم عمليات المراجعة التالية في إدارة مخاطر الإبلاغ غير الكافي أو غير الدقيق للأطراف الداخلية والخارجية:
- **مراجعة الإنفاق على مقر إقامة رئيس الصندوق.** سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بمراجعة النفقات المتعلقة بمقر إقامة رئيس الصندوق وفقا لقرار مجلس المحافظين ذي الصلة.
 - **التصديق على نفقات المقر المقدمة إلى حكومة إيطاليا لسدادها.** سيصدق مكتب المراجعة والإشراف على دقة البيان السنوي للنفقات، وسيطلب من حكومة إيطاليا سداد النفقات المتعلقة باستضافة مقر الصندوق.
- 6- **عمليات الاستعراض الاستشارية.** سيواصل مكتب المراجعة والإشراف، بالإضافة إلى دوره كمراقب للجان الإدارة، إجراء عمليات استعراض استشارية محددة بناء على طلب الإدارة. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف الاضطلاع بدور نشط في متابعة توصيات المراجعة المتعلقة والإبلاغ عنها، وسيواصل دعم الإدارة في تحديد التحسينات والتدابير التصحيحية الضرورية. وسيواصل المكتب العمل عن كثب مع كيانات المراجعة في وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لضمان اتباع نهج مراجعة منسقة وتبادل المعلومات بفعالية.
- 7- **عمليات مراجعة أساليب العمل.** استنادا إلى تقييم المخاطر، وبالإضافة إلى المراجعة "المرونة" الوحيدة التي تُركت لتحديد ما خلال العام، جرى تحديد المهام التالية:

(1) المهام المقررة لعام 2025

تعزز عمليات مراجعة أساليب العمل الثلاث المحددة لعام 2025 بعضها بعضا. ونظرا لأن الصندوق هو مجتمّع للتمويل، فإن المناطق التي غالبا ما يتوافر فيها التمويل المناخي تتنطبق مع المجموعة المستهدفة من الصندوق وتُصنّف على أنها بيئات هشة ومتأثرة بالنزاعات. ويستدعي العمل في مثل هذه البيئات نهجا مختلفة، مع حساسية أكبر للشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن، ليس فقط لموظفي الصندوق واستشارييه، بل أيضا لموظفي المشروعات، والشركاء المنفذين في المراحل النهائية والمستفيدين. وتستجيب عمليات المراجعة هذه للمخاطر التي جرى تحديدها خلال أعمال المراجعة السابقة. وقد أعطيت الأولوية لعام 2025، لما لديها من إمكانية اقتراح أساليب عمل بديلة أكثر فعالية، ولا سيما حين يتعذر إيفاد بعثات بالحضور الشخصي.

(أ) **الأموال التكميلية.** تتطلب صياغة اتفاقيات المساهمة إدراج المستوى المناسب من الضمانات المؤسسية من دون التسبب بتعقيد لا مبرر له و/أو غير ممول. ومن شأن مراجعة الحسابات أن تركز بصورة أكبر على الامتثال، واستكمال عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتقييم فعالية التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق وربما المساهمة في التقييم المؤسسي لتدخلات الصندوق المدعومة بالتمويل التكميلي، المقررة للفترة 2026-2027.

(ب) **البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.** على النحو المشار إليه أعلاه، سلطت عمليات المراجعة الأخيرة الضوء على المخاطر التي تعترض الحصول على ضمانات في المناطق حيث الوصول العادي غير ممكن. وستستفيد المهمة من عمليات مراجعة الإشراف التي تجرى في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك في عام 2025، للاسترشاد بها في العمل المؤسسي، بما في ذلك إنشاء وحدة الهشاشة. ويجب أن تقدم أيضا الدعم للتقييم دون الإقليمي

للدول المتأثرة بالنزاعات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المقرر إجراؤه في عام 2026. ومن المجالات الرئيسية التي يجب استعراضها م ظروف الموارد المتاحة للتعامل مع التعقيد الإضافي. وخلال تخطيط المراجعة، سيتقرر ما إذا كان ينبغي أن تكون مراجعة أو مهمة استشارية.

(ج) **سلامة الموظفين وأمنهم.** ستغطي المراجعة السلامة والأمن المؤسسيين، مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة الميدانية في مناطق البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات حيث المخاطر هي الأعلى. وعلى وجه التحديد، يدرك مكتب المراجعة والإشراف محدودية توافر الدورات التدريبية الخاصة بتهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، وأجهزة اللاسلكي والسيارات المصفحة. وفي المكاتب القطرية، لاحظ مكتب المراجعة والإشراف أن حضور اجتماعات فريق إدارة الأمن متقطع وأنه يمكن أن تستغرق توصيات التقييم الأمني وقتاً طويلاً لتنفيذها. وتنفذ وحدة الأمن نظام تتبع للمكاتب القطرية منذ بعض الوقت، وسيكون من المناسب تحديد مدى فعاليته.

(2) المهام المبدئية لعام 2026

(أ) **تخطيط استمرارية الأعمال – المحدود النطاق.** كلف الصندوق استشارياً في عام 2023 لاستعراض النظام الحالي لإدارة استمرارية الأعمال، وتحديد الثغرات والمسائل المحتملة واستخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 واللامركزية 2.0. واستخدم الاستعراض مستوى نضج نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ للأمم المتحدة بمثابة معدل معياري. وستستعرض مهمة مكتب المراجعة والإشراف المحدودة النطاق ما إذا كانت المسائل التي جرى تحديدها قد عولجت وما إذا كانت قد نشأت أي مجالات أخرى ذات صلة في الفترة الفاصلة. ويتيح توقيت المهمة للشعب التي أعيدت معايرتها حديثاً تحديث ترتيباتها لاستمرارية الأعمال وتنفيذها.

(ب) **الأمن السيبراني.** نظراً لأن الأمن السيبراني هو من أكبر المخاطر العالمية والمستمرة في النمو، من المقرر أن تُنجز هذه المهمة بعد عامين من مراجعة حوكمة وإدارة أمن تكنولوجيا المعلومات في الصندوق لعام 2024. وسيعتمد نطاقها على المخاطر الناشئة في ذلك الوقت.

(ج) **تعيين الاستشاريين.** يمثل الاستشاريون نحو 45 في المائة من القوى العاملة في الصندوق وهم أساسيون لتحقيق أهداف الصندوق والتزاماته، سواء كجزء من نموذج العمل المعتاد أو كوسيلة لإدارة المخاطر المتعلقة بثغرات التوظيف (إما من خلال الوظائف الشاغرة أو مجموعات المهارات التقنية التخصصية). وستفحص المراجعة القيمة مقابل المال، والمواءمة مع أهداف الأعمال، وعملية الاختيار، ومخاطر التندليس وأي تضارب محتمل للمصالح. ويعيد مكتب المراجعة والإشراف النظر في هذا الموضوع دورياً، وآخر مرة كانت في عام 2019.

(3) المهام المبدئية لعام 2027

(أ) **العمليات غير السيادية – القطاع الخاص.** إطار العمليات غير السيادية هو قيد الاستعراض حالياً. وتدرك الإدارة بالفعل أين هناك حاجة إلى التحسينات، وسيبدأ مدير الشعبة الجديدة لعمليات القطاع الخاص عمله قريباً. وتبعاً لذلك، وفي حين أن العمليات غير السيادية أساسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يعتزم مكتب المراجعة والإشراف مراجعة هذا المجال فقط في نهاية خطة الثلاث سنوات. وستكون هذه المهمة مكتملة للتقييم المواضيعي الذي يجريه مكتب التقييم المستقل لمشاركة الصندوق مع القطاع الخاص في عام 2027.

(ب) إدارة الأصول والخصوم. بعدما أجريت مؤخرا مراجعة لكل من إدارة السيولة وكفاية رأس المال، فإن مراجعة إطار إدارة الأصول والخصوم هي الجزء الأساسي الأخير في إطار إدارة المخاطر المالية الذي يؤثر في قائمة موازنة الصندوق وتكتسي أهمية خاصة نظرا لزيادة مستوى الاقتراض، بما في ذلك آلية الحصول على الموارد المقترضة. وفي عام 2018، واستعدادا للتقدم بطلب للحصول على تصنيف ائتماني وإعداد وثيقة إطار، وضعت شركة Alvarez and Marsal تقريرا عن إطار إدارة المخاطر في الصندوق. وقد جرى تحديث هذا العمل مؤخرا ويتضمن تقييم نضج إدارة المخاطر والأصول. وبالتالي، من المقرر مبدئيا إجراء المراجعة المقترحة في عام 2027.